ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

هزيمة «داعش» تقلق صناع القرار في تل أبيب

علي حيدر

ليس أمراً عابراً أن تكشف القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن «هزيمة داعش» في مواجهة حزب اللّه والجيشين اللبناني والسوري، «... تقلق صناع القرارات في تل أبيب، بالتأكيد». إذ لا يخرج هذا الكشف عن إطار المقاربة الإسرائيلية التي حدد معالمها بنيامين نتنياهو، إزاء المعارك التي تستهدف اقتلاع هذا التنظيم. والأمر نفسه ينسحب على المبررات التي أوردتها القناة، أيضاً، في تفسير قلق صناع القرار السياسي والأمني.

إذ أوضحت بأن هذه الهزيمة ستؤدي - من منظور إسرائيلي - الى سيطرة أطراف محور المقاومة، وبحسب التعابير التي استخدمتها القناة «من الواضح للجميع بأن هزيمة داعش معناها تمركز إيران والحرس الثوري وحزب اللّه في المناطق التي يخرج منها داعش...». لكن بعيداً عن السيناريو الذي تخيلته القناة لمرحلة ما بعد إنهاء سيطرة "داعش"، فهي تكشف عن قلق عميق في تل أبيب من التكامل بين الجيش اللبناني والمقاومة، في إطار الثلاثية التي تشكل عنوان الاستراتيجية الدفاعية للبنان: الجيش والشعب والمقاومة.

يتطابق القلق الذي كشفت عنه القناة العاشرة، لدى صناع القرار الإسرائيلي، وخلفياته، مع موقف نتنياهو المعلن من «داعش» والذي لم يتركه ضبابياً، بل روّج له، وساجل على أساسه القيادات في واشنطن وبقية الدول الأوروبية. وأكد في أكثر من مناسبة تمسكه به، استناداً الى تقدير تعمد تكراره في مناسبات متعددة خلال السنوات الماضية، ومفاده أن القضاء على "داعش" هو «انتصار في المعركة وخسارة في الحرب».

وما لا يقل أهمية أن موقف نتنياهو في الرهان على الدور الذي يؤديه «داعش»، لم يكن وليدة ظروف استجدت في الأشهر الأخيرة، بل هو خيار انتهجه منذ الأشهر الأولى لتمدد «داعش» في العراق، وبادر الى الكشف عن الرهان الإسرائيلي على هذا التنظيم بعد تمدده في العراق عام ٢٠١٤، خلال مقابلة مع شبكة «ن. بي. سي.» الأميركية، لجهة دوره في إضعاف محور المقاومة. وبرر ذلك في حينه بالتمسك بمبدأ أنه «إذا اقتتل عدواك... عليك إضعاف كليهما».

لكن نتيجة إدراكه أن خيار الإبقاء على «داعش»، والرهان عليه، ينطوي على أثمان جانبية - بدأ العالم الغربي، وأطراف إقليمية، يتلمسون بعض نتائجه - دعا في حينه الى «كبح داعش»، لكنه وضع لذلك ضابطة بأن «لا يؤدي ذلك الى السماح لإيران بالسيطرة على العراق كما يحصل في سوريا ولبنان» (هآرتس/ ٢٠١٤/٦/٢٥).

أما الآن، فقد انتقل نتنياهو الى مرحلة رفع الصوت محذراً من مفاعيل خيار القضاء على سيطرة "داعش". وبرز ذلك خلال كلمة له في مدينة أشدود، مستعيناً بتقدير الموساد الذي قدمه أمام وزراء الحكومة، معلناً: «لقد سمعنا في الحكومة عرضاً من رئيس الموساد، تناول التحديات الأمنية التي نواجهها. وألخّصها بجملة بسيطة: عندما تخرج داعش تدخل إيران» (٢٠١٧/٨/١٣).

في ضوء ذلك، تتضح حقيقة مهمة وهي أن الحديث عن مصلحة إسرائيلية ببقاء «داعش»، وتحديداً بهدف ضرب محور المقاومة، ليس كلاماً منقولاً

عن لسان مصادر مجهولة أو مطلعة، تنسب هذا الموقف الى نتنياهو، ولا نتيجة تحليل (وهو صحيح) يؤكد بناءً على معطيات صلبة أن تبلور حالة «داعش» كان مطلباً ومصلحة إسرائيلية، كونها تؤدي دوراً وظيفياً في سياق الإستراتيجية الإسرائيلية العامة. بل هي مواقف رسمية موثقة بالصوت والصورة، أدلى بها نتنياهو أمام الكاميرات، وأيضاً هي مواقف رسمية تواترت على نقلها كل الصحف الإسرائيلية. ولا يغير من هذه الحقائق كون نتنياهو يغلف مواقفه بوصف تنظيم «داعش» بالإرهابي، أو إدانته للجرائم التي يرتكبها في أوروبا والعالم... وخاصة أن نتنياهو يرى أن بقاء داعش يؤدي دوراً وظيفياً في مواجهة حزب اللّه وحلفائه في المنطقة، كونهم يحتلون رأس التهديدات الاستراتيجية التي تواجه "إسرائيل".

هذا الإطار الحاكم للمقاربة الإسرائيلية إزاء تنظيم «داعش»، والذي حدده نتنياهو بنفسه في أكثر من مناسبة، ينسحب على كل الساحات التي يتحرك فيها هذا التنظيم الإرهابي. لذلك قد لا نحتاج الى «استجواب» نتنياهو لاكتشاف حقيقة موقفه من العمليات العسكرية التي يشنها الجيشان اللبناني والسوري الى جانب حزب اللّه، بهدف تحرير ما تبقى من أراض لبنانية محتلة من الجماعات الإرهابية.

مع ذلك، ينبغي التأكيد على حقيقة أن ما ينطبق على «داعش»، ينطبق بالأولى على «النصرة» وما شابهها من فصائل، وخاصة أن نتنياهو لا يجد ما يمنعه من «خوض حملة دبلوماسية» على خط واشنطن، تهدف الى إقناعها من ناحية عملية بـ«احتواء هذا التنظيم بدلاً من القضاء على سيطرته»، انطلاقاً من مفهوم مفاده أن بإمكان «داعش» تأدية دوره الوظيفي مع أقل قدر ممكن من الأضرار الجانبية. وعلى ذلك، الأولى أن تحظى بالحماية الدبلوماسية الإسرائيلية، الجماعات الإرهابية الأخرى الأكثر انضباطاً بالحدود والضوابط الأميركية.

وهكذا، يمكن الاستعانة بالمفاهيم التي روج لها نتنياهو، في الدعوة إلى الإبقاء على سيطرة داعش، بهدف استقراء موقفه من المعركة التي يخوضها الجيشان اللبناني والسوري، ومعهما حزب اللّه، بهدف تحرير الجرود. فقد اعتبر رئيس وزراء العدو أن من مبررات الإبقاء على «داعش» إضعاف محور المقاومة. وبالتالي، يعني اقتلاع هذا التنظيم الإرهابي من الجرود، بالمعايير الإسرائيلية، سقوط الرهان على هذا الدور في لبنان. وينسحب هذا الفشل أيضاً، بفعل هزيمة «داعش» في الجرود، على سقوط الرهان عليهم كقوة إشغال كان يمكن لإسرائيل أن تستغلها لاحقاً في مواجهة حزب اللّه.

في السياق نفسه، يأتي المفهوم الذي أعلنه نتنياهو قبل أيام عن أن البديل من سيطرة «داعش»، هو سيطرة محور المقاومة أي «خروج داعش ودخول إيران». واستناداً الى هذا المعيار، يكمن الفشل الإسرائيلي، من هذه الزاوية، في كون اجتثاث «داعش» يعبّد الطريق أمام تنظيف الجبهة الخلفية للمقاومة في لبنان، وخاصة عندما يكون البديل منها تكامل عملاني بينها وبين الجيش اللبناني في الساحة اللبنانية، في مواجهة التهديدين الإرهابي والصهيوني.

وهكذا تتجلى النتيجة التي توقعها نتنياهو، في أكثر من مناسبة، بأن القضاء على داعش، في ظل تعاظم محور المقاومة، يعني «انتصار في المعركة وخسارة في الحرب». فهي تعني من منظور إسرائيلي انتصاراً على تنظيم إرهابي يشكل تهديداً تكتيكياً على المعسكر الغربي، لكنه يشكل تهديداً استراتيجياً بالنسبة إلى محور المقاومة. وفي المقابل، فإن اجتثاث هذا التهديد سيكون خسارة في الحرب التي تشنها "إسرائيل" وبقية أطراف المعسكر الغربي على محور المقاومة، باعتبار أن هذا التنظيم يشكل إحدى أهم الأوراق التي يتم استخدامها.

في ضوء ما تقدم، يصبح من السهولة استقراء الموقف الإسرائيلي من أي معركة مع التنظيمات الإرهابية، بما فيها معركة تحرير الجرود من «النصرة» بداية، والآن من «داعش»، بما سبق أن أعلنه نتنياهو نفسه أنه كان ينبغي كبح هذه الجماعات بما يخفف من أضرارها الجانبية والتكتيكية على المعسكر الغربي، وفي الوقت نفسه الإبقاء على وجودها وتعزيز قوتها بما يسمح باستمرارها في إشغال واستنزاف المقاومة في لبنان، والحؤول دون استراحة جبهتها الخلفية. من هنا، لم يعد كلاماً إنشائياً وصف المعركة التي تشهدها الجرود بأنها في الواقع ضد مواقع متقدمة لكيان العدو تحاول الالتفاف على المقاومة من جبهتها الداخلية.

كيف تتكامل معركتا 'فجر الجرود' و'إن عدتم عدنا'؟

شارل أبي نادر

تتسارع الإنجازات التي يحققها كل من الجيش اللبناني في معركة "فجر الجرود"، والجيش العربي السوري وحزب اللّه في معركة "وإن عدتم عدنا"، وحيث يقترب كل من الفريقين من تحقيق هدفه بتحرير ما تبقى من أراض حدودية بين البلدين من عناصر "داعش"، وبتسارع فاق كافة التوقعات، لجهة الوقت أو لجهة نسبة الخسائر البسيطة مقارنة مع حساسية المعركة من ناحية جغرافيتها الصعبة، او من ناحية طريقة قتال عناصر التنظيم المعروف بشراسته وخبراته، فإن المعركتين - بالرغم من نفي الجيش اللبناني اعلاميا ورسميا وجود تنسيق مع الطرف الآخر في الجهة السورية- تمثلان مناورة مركبة او مزدوجة لمعركة واحدة.

بداية، تشكل عناصر "داعش" المُستهدفة في كل من المعركتين مجموعة واحدة متكاملة بإمرة أمير واحد، وهي تتوزع بين الاراضي اللبنانية والسورية وتقاتل تحت منظومة قيادة وسيطرة واحدة.

من جهة أخرى، قد لا يكون الميدان مشتركا لناحية جغرافية الاراضي، حيث السورية من جهة واللبنانية من جهة اخرى، ولكنه يعتبر بالنسبة لعناصر "داعش" ميدانا واحدا، وقد تم تقسيمه من قبل التنظيم الى ثلاثة قطاعات طولية تمتد من الشرق على تخوم جرود قارة والجراجير والبريج في القلمون الغربي في سوريا، الى الغرب على تخوم جرود القاع وراس بعلبك والفاكهة - عرسال في لبنان، ويبدو من طريقة قتال عناصر التنظيم، اعتمادهم لمدافعة المحاور التي تستند الى السيطرة على محور يتضمن معبرًا حدوديًا او اكثر مع عدة تلال تتوزع بين الجهتين السورية واللبنانية بهدف مسك وتأمين حماية هذه المعابر، وحيث تشكل كل من معابر الزمراني ومرطبيا ووادي ميرا عماد هذه المحاور الطولية، تفترض مهاجمتها وبطريقة فعالة، مناورة واحدة متكاملة منسقة في الاهداف والمراحل والخطوط والتوقيت.

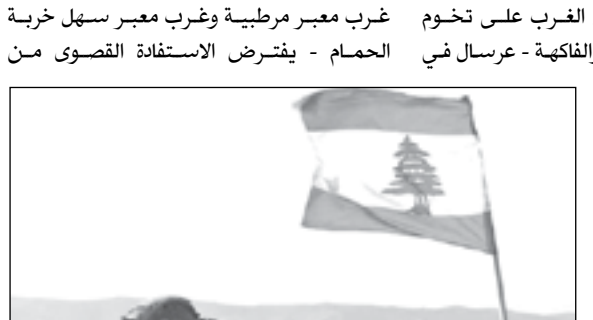

بعد انتهاء المرحلة الثانية من مناورة الجيش اللبناني، والتي حُرر في نهايتها أغلب نقاط تمركز "داعش" في جرود رأس بعلبك والقاع والفاكهة-عرسال، وذلك حتى بداية التخوم الغربية لمنحدرات التلال التي تمتد مباشرة شرقا باتجاه الحدود - فإن تحضره لمهاجمة هدفي المرحلة الثالثة الاساسيين، الاول شمالا في عقبة ومغارة الكاف وشعبة الكيف، وجنوبا في ما تبقى من مواقع "داعش" غرب معبر مرطبية وغرب معبر سهل خربة الحمام - يفترض الاستفادة القصوى من سيطرة حزب اللّه (داخل الارضي السورية) على مرتفعات قرنة فجلون شمالا وقرنة شعبة عكو جنوبا، ومن نيران الدعم التي يستطيع تقديمها من تلك القرنتين الحدوديتين الحاكمتين، وحيث تشرفان على اهداف المرحلة الثالثة والاخيرة للجيش اللبناني والمذكورة اعلاه، يقتضي ذلك تنسيق النيران والحركة بين الجهتين بشكل كامل ومتوازن حسب ما تفترضه اية مناورة هجومية.

ومع تقدم الوحدات من الجهتين، ووصولهما تقريبا الى الحدود المشتركة، حيث بدأت تضيق المسافة بين الاهداف النهائية لكل من معركتي "فجر الجرود" و"وان عدتم عدنا" - اذا اعتبرنا ان هذه الاهداف النهائية هي مواقع "داعش" المنتشرة على الاراضي والتلال الحدودية - بدأت الحاجة الى تنسيق الدخول على هذه الاهداف ومهاجمتها تفرض نفسها من الناحية العسكرية والميدانية، وحيث يصعب على كل من الطرفين منفردا تحديدها بشكل كامل لفصلها ومهاجمتها، لا بد من فرزها وتخصيص الوحدات المهاجمة لها، أولًا لتلافي حصول اصابات بنيران صديقة حيث الحدود تتداخل بشكل عشوائي وغير واضح، وثانيا للاستفادة الفعالة من نيران الدعم الجوي والمدفعي، والتي طبعا يحتاجها كل من الطرفين وبشكل مكثف على تلك الاهداف التي هي حكما ستكون شديدة التحصين.

بكل الاحوال، وبمعزل عن اشكالية التنسيق من الناحية السياسية والاعلامية فقط، دون النواحي الاخرى وخاصة العملانية، والتي تسير بشكل ضمني ومستنتج ومستخلص وواقعي، فان معركتي "فجر الجرود" و"ان عدتم عدنا" تسيران بالطريق الثابت والواضح والقريب لتحرير كامل ما تبقى من اراض لبنانية وسورية من الارهاب، وسيكون عناصر "داعش" فيما تبقى من مواقع قليلة، على موعد قريب مع الاستسلام دون اي شروط او الموت والتدمير .

طهران وأنقرة.. «قفزة» غير مسبوقة والرياض تحاول التوازن

سماهر الخطيب

تسير سياسة طهران مع جيرانها على خيط رفيع جداً، ولكن بوضوح، مرحّبة بكل تطور إيجابي من شأنه أن يخفف من حدّة التوترات والأزمات في المنطقة. هذا ما أكده المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، بهرام قاسمي، أنّ «سياسة طهران واضحة»، مرحّباً بكل «تطور من شأنه أن يخفف من حدة التوترات».

وفي الآونة الأخيرة ومع اشتعال المنطقة بفتيل من الأزمات الدبلوماسية والسياسية ناهيك عن العسكرية والحروب القائمة على أرض جوارها العراقي وامتداده السوري، ما حتّم عليها الوقوف إلى جانب جيرانها كحليف وداعم وراع للسلام من جهة وصديق صادق مع باقي دول المنطقة، ل ما تجمعه بها من

شراكة جيواستراتيجية وتاريخية عريقة، كما تركيا وقطر، وحتى السعودية.

وعلى سيرة تركيا، وصف قاسمي زيارة رئيس هيئة الأركان اللواء محمد باقري إلى أنقرة بـ «القفزة»، وأنها خطوة تكاملية في العلاقات بين البلدين.

وقال قاسمي حول الزيارة: إنها «فريدة من نوعها، حيث لم يكن لدينا خلال السنوات الماضية مثل هذا المستوى من الزيارات مع هذا البلد الجار».

ولمن لم يراهن على قوة الوجود الإيراني في المنطقة فقد كان الخاسر الأكبر، إذ لا يمكن نكران ما تؤكده طهران منذ ٣٧ عاماً من مواقف ومبادئ ثابتة تجاه المقاومة وبوصلتها القضية الفلسطينية. فكانت السباقة في كل ما يخدم مصلحة وأمن المنطقة ككل وفلسطين والمقاومة بشكل حصري، ولأن أهدافها محددة باستراتيجية إيجابية تجاه جيرانها لا تردّ يداً مُدّت إليها للتعاون والمساهمة في استقرار المنطقة. وفي هذا الصّدد أوضح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية «أن اللواء باقري غادر إلى تركيا عقب تلقيه دعوة رسمية من نظيره التركي خلوصي أكار»، مشيراً إلى أنه «استُقبل بشكل جيد، وعقد محادثات مهمة للغاية مع المسؤولين الأتراك».

ولا ننسى بأنّ زيارة اللواء باقري زيارة مميزة، لم يحصل مثلها خلال الـ ٤٠ عاماً الماضية.

ولفت قاسمي إلى أنّ «النتائج الإيجابية للزيارة ستنعكس على العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية في المستقبل»، معرباً عن أمله «أن تساهم الزيارة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة».

ولأنّ أمن سورية هو أمن للمنطقة ككل، بل وللعالم أجمع، فهي لم تغب عن أي خطوة تخطوها إيران. وهذا ما أكده رئيس هيئة الأركان الإيرانية محمد باقري، على أهمية دور طهران وأنقرة في استقرار سورية وعودة الأمن لها، وقال: «لقد اتفقنا مع الجانب التركي على ضرورة بسط سيطرة الحكومة الشرعية السورية على كامل أراضيها، لاسيما في الشمال، حيث توجد قوات أميركية من دون أن تأخذ رخصة أو إذناً من الحكومة السورية المنتخبة.»

وفي الشأن العراقي رفضت إيران أي شكل من أشكال التقسيم الهادف إلى تفتيت العراق والسطو على ثرواته والمحافظة على وحدة الجغرافية العراقية بفسيفسائها المجتمعية. وحول موضوع الاستفتاء المزمع إجراؤه في كردستان العراق أكد باقري بكلمات دقيقة وفي محلها قائلاً: «على ضرورة عدم تقسيم الجغرافيا السياسية للعراق، وينبغي أن تُحلّ الخلافات بين الأطراف المتنازعة عبر قنوات الحوار والدبلوماسية».

أما في الشأن الخليجي فلم تتأخر إيران في تقديم المساعدة لقطر بعد أن طبّق عليها الحصار، رغم ما واجهته إيران والشعب الإيراني من سياسات طائفية قطرية ظهرت بشكل ملموس في إعلامها، وإن دلّ ذلك على شيء فإنّما يدل على قاعدة تتبعها إيران مع جيرانها، بأنّ السلام في المنطقة يجبّ ما قبله ولتحقيقه لا بدّ من رمي الحسابات الفردية لتحقيق المصلحة الجماعية.

أما السعودية التي قدّمت وساطة بعد أن رأت الدروب كلها تؤدي إلى طهران بمسعى لإيجاد مقعد لها بعد أن خلطت الأوراق في اللعبة الدولية وأعيد الاصطفاف تحت قوانين الحق ومبادئ الشرعية التي فرضتها سورية وحلفاؤها الروس والإيرانيون، ولأن إيران الأقوى إقليمياً كانت تلك الوساطة العراقية بطلب سعودي لإحياء العلاقات الإيرانية السعودية.

في ما أوضح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية أنّ العلاقات بين إيران والسعودية «ثنائية دوماً»، مشيراً إلى أنه «يجب أن يتوصل البلدان إلى أوضاع خاصة بدءاً بمراحل خفض التوتر».

ولم تكن تلك المرة الأولى التي تقدّمت بها السعودية بوساطة كالوساطة العراقية. فقد جرت خطوات عدة من قبل بعض الدول كمساعٍ حميدة، لكنها لم تنجح، فالرياض التي ترفض القبول بواقع وحقائق المنطقة بمحاولاتها العبثية لبسط سيطرتها وتطبيق تعاليم أميركية صهيونية لن تستطيع التأقلم مع وجود قوى اجتمعت على الحق والإرادة.

وأكد قاسمي «بقيام إيران بالإجراءات اللازمة ونأمل أن تنظر السعودية إلى الأوضاع في المنطقة بواقعية»، مشدداً على أنه «ما يمكن أن يكون مصيرياً للجميع هو الاستقرار والأمن الإقليمي».

لا بدّ أن الجميع سيشاهد في المستقبل الآثار الإيجابية للسياسة الإيرانية مع جيرانها وشركائها في المنطقة إن كان على الصعيد الثنائي أو الإقليمي...